E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.3/3(Part I)
31 August 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل
الدورة السادسة عشرة
القاهرة، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

النقل واللوجستيات في المنطقة العربية

اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

موجز

يأخذ موضوع تسهيل النقل والتجارة حيزاً كبيراً من عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منذ عام 1998، أي منذ اعتماد نظام النقل المتكامل في المشرق العربي الذي يضم ضمن مكوناته الرئيسية اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

وتعمل لجنة النقل على رصد التقدم المحرز في إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية في الدول الأعضاء، نظراً إلى دورها الفعّال في تبسيط الإجراءات المتعلقة بحركة التجارة وتسهيلها، وفي توفير آلية للتنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في عمليات النقل والتجارة الدوليين.

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً عن اللجان الوطنية في بلدان منطقة الإسكوا، بما في ذلك التدابير المتخذة لاستكمال إنشائها وتفعيل دورها في دعم التجارة الدولية وتسهيلها. كما تتضمن الإستبيان المعدل حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- الوضع الراهن للجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا	35-5	3
ثانياً- الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل لجنة النقل في دورتها الحالية	38-36	11
المرفق- الإستبيان المعدل حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا		12

مقدمة

1- يشغل موضوع تسهيل النقل والتجارة حيّزاً واسعاً من الاهتمام في البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتجارة والنقل. وقد أدرج هذا الموضوع ضمن برامج عمل الإسكوا خلال السنوات الماضية، وخصّصت له أنشطة مختلفة تضمنت عدداً من اجتماعات الخبراء والمؤتمرات وورش العمل التدريبية، بالإضافة إلى أنشطة الدعم الفني.

2- وتعزيزاً للدور الإقليمي الذي تضطلع به الإسكوا في تسهيل النقل والتجارة، دعت الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان وطنية تعنى بتسهيل الإجراءات المتعلقة بالعمليات التجارية وتبسيطها، وقدمت دعماً فنياً وتقنياً إلى العديد منها.

3- ووضعت الإسكوا استبياناً مفصّلاً لمتابعة إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، وتفعيل عملها، يقع في ثلاثة أقسام رئيسية. ويتضمن القسم الأول معلومات عن إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة؛ والقسم الثاني معلومات عن تفعيل عمل اللجنة؛ والقسم الثالث معلومات عن الممارسات الجيدة للجنة ومقترحات تطويرها. وقد اضافت الإسكوا قسماً رابعاً على الاستبيان بهدف رصد مدى تحقيق أهداف نظام النقل المتكامل في المشرق العربي. وقد تم عرض الاستبيان المعدل على المشاركين في الدورة الرابعة عشرة للجنة النقل (عمّان، 9-10 تشرين الأول/أكتوبر 2013) لمناقشته واعتماده. ويُرسل الاستبيان سنوياً إلى الدول الأعضاء لملئه وتحديث المعلومات الواردة فيه، وذلك في إطار متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، ومن ضمنها هذه اللجان.

4- وكما جرت العادة في الدورات السابقة، المطلوب من لجنة النقل في دورتها السادسة عشرة الاطلاع على الاستبيان المعدل كما هو مفصل في مرفق هذه الوثيقة وإبداء ملاحظاتها عليه.

أولاً- الوضع الراهن للجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا

5- يرد فيما يلي ملخص لما أنجزه كل من الدول الأعضاء على صعيد إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وتفعيلها بناءً على المعلومات المتوفرة في التقارير الوطنية وفي الاستبيان الخاص بهذه اللجان.

6- المملكة الأردنية الهاشمية[1]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ 20 شباط/فبراير 2003 وتمت إعادة تشكيلها في 14 أيلول/سبتمبر 2005، ومن ثم مرة أخرى في 27 كانون الأول/ديسمبر 2011. ويتمثل القطاع العام في اللجنة بنسبة 78 في المائة بينما يتمثل القطاع الخاص فيها بنسبة 22 في المائة. ويترأس اللجنة وزير النقل وتتألف عضويتها من وزير الصناعة والتجارة، ووزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير الأشغال العامة والإسكان، ووزير الداخلية، ووزير الزراعة، ومدير عام دائرة الجمارك العامة. أما من القطاع الخاص، فتضم اللجنة رئيس غرفة الصناعة، ورئيس غرفة التجارة وممثلين عن التجار (مصدرين ومستوردين وتجاراً محليين).

(1) استبيان إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 16 اذار/مارس 2014.

7- وتعقد اللجنة اجتماعاتها ثلاث مرات سنوياً أو أكثر، حسب ما تقتضي الحاجة. وتتلقى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الأردن مساعدات فنية من الإسكوا ومن الاتحاد الأوروبي، وتمولها الحكومة والقطاع الخاص وعدد من الهيئات الدولية عبر مشاريع المساعدات الفنية.

8- وبهدف تعزيز عمل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، أنشأت الحكومة لجنة فنية متخصصة بتسهيل النقل في عام 2005 تضم سبعة وعشرين عضواً وتجتمع شهرياً بشكل منتظم وعند الحاجة.

9- واستحدثت وزارة النقل الأمانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة في عام 2011، ومن مهامها دعم اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة، والعمل على تحسين الخدمات اللوجستية وتبسيط ومواءمة إجراءات تسهيل النقل والتجارة، وكذلك تخفيض التكاليف واختصار الوقت الذي تستغرقه عمليات النقل والتجارة. ومن أهم إنجازات الأمانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة لعام 2013 إعداد المسودة النهائية لاستراتيجية تسهيل النقل والتجارة (2014-2017)، والاستراتيجية الإعلامية التابعة لها. وكان للأمانة التنفيذية دور هام في حصول الأردن على تقييم أداء متقدم، استناداً إلى تقرير مراقبة الأداء لبعثة الاتحاد الأوروبي[2].

10- الإمارات العربية المتحدة: أنشئت اللجنة التحضيرية لمشروع تسهيل النقل والتجارة عملاً بالقرار الوزاري رقم 11 لعام 2010. ويرأس اللجنة المدير التنفيذي لقطاع النقل البري وتتألف عضويتها من ممثلين عن وزارة التجارة الخارجية والهيئة الاتحادية للجمارك وإدارة الطرق والشحن البري في الهيئة الوطنية للمواصلات. وتضم اللجنة من القطاع الخاص ممثلين عن اتحاد غرف التجارة والصناعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي وغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي[3]. وتتركز أعمال اللجنة على تحضير مشروع خاص بتسهيل النقل والتجارة وإعداد ومتابعة خطة العمل التابعة له.

11- مملكة البحرين[4]: أفادت البحرين ضمن برنامج متابعة التوصيات الصادرة عن لجنة النقل في 25 كانون الأول/ديسمبر 2011 بأنها في طور إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

12- الجمهورية التونسية: يجري حالياً التواصل والتنسيق مع تونس من أجل دراسة الخطوات والتدابير اللازم اتباعها لانضمام الجمهورية التونسية إلى نظام النقل المتكامل (إتسام).

13- الجمهورية العربية السورية[5]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2003، وأعيد تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ 25 أيار/مايو 2005، ثم أعيد تشكيلها مرة أخرى بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ 25 تموز/يوليو 2007، ويرأسها وزير التجارة.

---

(2) التقرير السنوي لوزارة النقل لعام 2013.

(3) استبيان إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا المرسل من الهيئة الوطنية للمواصلات في دولة الامارات العربية المتحدة في 31 آب/أغسطس 2010.

(4) خطاب موجه من مدير إدارة مواصفات النقل البري بالإنابة الى الإسكوا بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2010.

(5) تم إرسال الاستبيان الخاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2012.

14- وتضم اللجنة الوطنية وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها المعنية بالطرق والجسور، والموانئ البحرية، والطيران المدني وشركات النقل العامة؛ ووزارة المالية ومصلحة الجمارك العامة التابعة لها وبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لها؛ ووزارة التجارة والهيئات التابعة لها والمعنية بتشجيع الصادرات وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ؛ بالإضافة إلى وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي، والصناعة، والصحة، والاتصالات، والمصرف المركزي. ويمثل القطاع العام نسبة 62 في المائة من عضوية اللجنة، مقابل 38 في المائة للقطاع الخاص. وتضمّ اللجنة من القطاع الخاص ممثلين عن القطاع التجاري (مصدرون ومستوردون)؛ وممثلين عن مقدمي الخدمات، مثل وسطاء النقل ووكلاء الشحن ومخلصي الجمارك والوكلاء البحريين؛ وممثلين عن الغرف التجارية والصناعية؛ وممثلين عن الاتحادات والجمعيات والنقابات. وللجنة أمانة تنفيذية متفرغة جزئياً تضم تسعة موظفين، وتعقد اجتماعاتها الدورية مرتين في السنة. وقد أنشئت لجان فرعية متخصصة تابعة للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، مثل لجنة النقل والمواصلات، ولجنة الجمارك، ولجنة الممارسات التجارية، ولجنة الاتصالات، ولجنة المعلومات التجارية، ولجنة المصارف والتأمين، وهي تجتمع دورياً وعند الضرورة.

15- وضعف التمويل هو أحد أبرز العقبات التي تواجهها اللجة الوطنية اذ لا توجد ميزانية محدّدة أو جهات تمويلية خاصة للجنة أو للجانها الفرعية في الجمهورية العربية السورية. وتتولى اللجنة الوطنية ولجانها الفرعية تنفيذ أنشطة متعددة، منها عقد الاجتماعات الدورية، ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملها، واقتراح الآليات المناسبة لرفعها إلى الجهات المختصة[6].

16- جمهورية السودان: قام السودان بتشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة استرشاداً بدليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الذي أعدّته الإسكوا. ويتولى وزير النقل والطرق والجسور رئاستها، ويشغل وزير الدولة للمالية والاقتصاد الوطني منصب نائب الرئيس. وتضم اللجنة ممثلين عن وزارة النقل والطرق والجسور، ووزارة التجارة الخارجية، ووزارة الزراعة والصناعة، والزراعة والغابات، وبنك السودان، وشرطة الجمارك، والهيئة القومية للمواصفات والمقاييس، والهيئة القومية للطرق والجسور، وهيئة سكك حديد السودان، وهيئة الموانئ البحرية، وبنك تنمية الصادرات، واتحاد أصحاب العمل السوداني، واتحاد غرف النقل السوداني.

17- وتشمل مهام اللجنة إعداد تقارير عن الإجراءات الكفيلة بتسهيل النقل والتجارة، ورفعها إلى الجهات المختصة للموافقة عليها؛ وتقديم التوصيات بشأن الاستثمارات المستقبلية الهادفة إلى تطوير قطاع النقل والتجارة، بما في ذلك الاستثمارات في البنى الأساسية، مثل إنشاء الطرق والجسور وتأهيل الموانئ البحرية، والنهوض بقطاع الاتصالات. ومن أهم إنجازات اللجنة الوطنية، تشكيل فريق عمل وطني لتسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية، بموجب القرار رقم 1 لسنة 2011، وتتولى الإدارة العامة للجمارك رئاسة الفريق، وتتولى وزارة التجارة مهام نائب الرئيس. ويتألف الفريق من 25 عضواً يمثلون الوزارات والاتحادات والهيئات والمؤسسات المعنية بالإجراءات والمعاملات الهادفة إلى تسهيل العمليات التجارية[7].

(6) نشرت المعلومات ذاتها على DP News بتاريخ 22 آب/أغسطس 2014 ما يؤكد صلاحية هذه المعلومات: http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=166603.

(7) دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان E/ESCWA/EDGD/2012/WP.1.

18- جمهورية العراق[8]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في 17 شباط/فبراير 2008 بموجب قرار مجلس الوزراء وأعيد تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ 30 حزيران/يونيو 2013، ثم أعيد تشكيلها مرة أخرى بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. ويترأس اللجنة وزير النقل ولديه نائبان، وكيل وزارة التجارة ووكيل وزارة المالية. ويتمثل القطاع العام فيها بنسبة 60 في المائة من عضوية اللجنة بينما يتمثل القطاع الخاص بنسبة 35 في المائة، أما إقليم كردستان فيتمثل بنسبة 5 في المائة. ويضم القطاع العام ممثلين عن وزارة التجار، ووزارة المالية، ووزارة النقل، ووزارة التخطيط، ووزارة الإعمار والإسكان، ووزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والمعادن، ووزارة الاتصالات، ووزارة السياحة والآثار، والبنك المركزي العراقي، والهيئة الوطنية للاستثمار. وتضم اللجنة من القطاع الخاص ممثلين عن شركات التأمين واتحاد رجال الأعمال العراقيين، ورابطة المصارف العراقية، واتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات العراقي، ورابطة شركات السفر والسياحة في العراق، واتحاد الناقلين العراقيين. بالإضافة إلى ممثل حكومة إقليم كردستان.

19- وعملت اللجنة الوطنية على تحديد عوائق التجارة والنقل واقترحت التوصيات لمعالجتها، لكنها لم تتمكن من وضع خطة عمل مناسبة لتنفيذ التوصيات بسبب الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي تمر بها البلاد. وللجنة الوطنية أمانة تنفيذية مؤلفة من 6 أعضاء متفرغين وتؤمن الحكومة الموارد المالية للجنة الوطنية ولأمانتها التنفيذية. وتتركز مهام الأمانة التنفيذية على إدارة وتنظيم أعمال اللجنتين الوطنية والفنية، وعقد ورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة في تسهيل النقل، وإعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن النقل والتجارة، ومتابعة تنفيذ االاتفاقات والمعاهدات التي تتعلق بتسهيل النقل والتجارة في العراق.

20- وتم إنشاء اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة برئاسة الوكيل الفني لوزارة النقل لمتابعة المشاكل المتعلقة بقضايا تسهيل النقل والتجارة من خلال تشكيل لجان فرعية من المختصين على أن تنتهي مهمة كل فريق عمل عند إنجاز مهامه. أما أهم انجازات اللجنة الوطنية واللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة فتتلخص بما يلي:

(أ) العمل على متابعة صيانة وتأهيل وتوسيع الطرق الفرعية من أجل استخدامها كطرق بديلة في حالات الطوارئ من خلال التنسيق بين الأطراف المعنية كالهيئة العامة للطرق والجسور ومجالس المحافظات. وطلبت الأمانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة من وزارة الإعمار والإسكان رصد التخصيصات المالية اللازمة لأعمال الصيانة والتأهيل المقترحة؛

(ب) أوصت اللجنة الوطنية بضرورة قبول شهادات الفحص الصادرة من قبل الشركاء التجاريين للعراق، حيث سمح مجلس الوزراء للوزارات والجهات المعنية بتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية بهدف قبول شهادات الفحص الصادرة من تلك الدول الشريكة؛

(ج) تم تشكيل لجنة لتحديد الجهة المسؤولة عن إتلاف المواد الغذائية أو البضائع الأخرى في الموانئ والمنافذ الحدودية والتي يتعذر إعادة تصديرها. وحددت الجهة المسؤولة عن الإتلاف في الدائرة الجمركية بالتعاون مع الجهات المختصة. واللجنة المشكلة حالياً بصدد وضع آلية عمل لعملية الإتلاف لتعميمها على الوزارات والدوائر المعنية؛

(8) وردت هذه المعلومات ضمن التقرير السنوي للأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الإسكوا للفترة 2013-2014، كانون الثاني/يناير 2015، بالإضافة إلى استبيان إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا المرسل من وزارة النقل في العراق بتاريخ 14 آب/أغسطس 2015.

(د) تم تشكيل لجنة لتوحيد الجهات الفاحصة للبضائع في الموانئ والمنافذ الحدودية يتركز عملها حول وضع آلية فحص البضائع وخاصة المواد الغذائية مع تحديد الجهة المسؤولة عن تحديد صلاحية دخول وخروج البضائع؛

(هـ) العمل والمتابعة مع الوزارات المعنية من أجل الإسراع بتطبيق قانون حماية المستهلك؛

(و) العمل والمتابعة مع وزارة المالية/الهيئة العامة للجمارك من أجل الإسراع في تطبيق النظام الجمركي الدولي الموحد الاسيكودا (ASYCUDA)؛

(ز) قررت اللجنة تشكيل لجنة فرعية من الخبراء والمتخصصين بهدف وضع خارطة طريق لتطبيق مشروع "إنشاء البنى التحتية لقانون التوقيع الإلكتروني" واقتراح صيغة للتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتطبيقه والاستفادة منه؛

(ح) العمل على تذليل العقبات لدخول الشاحنات الدولية لا سيما من خلال معبر منفذ زرباطية الحدودي؛

(ط) العمل والمتابعة مع شركات التأمين العراقية على تفعيل الجانب الإعلامي لديها من أجل تسويق التأمين العراقي، بالإضافة إلى العمل على السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في عمليات التأمين على المنافذ الحدودية وذلك تماشياً مع مبدأ التجارة العادلة بين القطاعين العام والخاص. وأدت جهود اللجنة إلى موافقة مجلس الوزراء بالسماح لمكاتب التأمين الخاصة بفتح مكاتب داخل المنافذ الحدودية؛

(ي) متابعة العمل على تأمين الأمن والحماية لا سيما على الطرقات الدولية المؤدية إلى المنافذ الغربية والتي تشهد حوادث اعتداء تعرقل حسن سير القافلات، وذلك من خلال التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الدفاع؛

(ك) تابعت الأمانة التنفيذية مع الشركة العامة للنقل البحري موضوعي: (1) تفعيل مشروع النقل النهري للركاب، و(2) النقل المائي للبضائع داخل بغداد. وتبين أنه تم تفعيل مشروع النقل النهري للركاب داخل بغداد أما النقل المائي للبضائع فأنه لا يزال في طور الدراسة من قبل لجنة شكلتها الشركة العامة للنقل البحري؛

(ل) متابعة العمل من أجل تفعيل مشروع المناطق اللوجستية المكونة من ساحات لتبادل البضائع حول بغداد مع الوزارات المعنية والقطاع الخاص.

21- سلطنة عُمان[9]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في عُمان بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2005. وقد تم إعادة تشكيلها بناءً على قرار وزاري بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2008.

22- ويتولى وكيل وزارة الاقتصاد الوطني للشؤون الاقتصادية رئاسة اللجنة الوطنية التي لا تتبع لرئيس الوزراء. وتتألف عضويتها من ممثلين عن وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها، وهي مؤسسات الطرق

(9) تم إرسال الإستبيان وجداول متابعة توصيات الدورة الثانية عشرة وتقرير تطورات قطاع النقل البري والبحري والجوي في سلطنة عُمان للفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2010 ولغاية 30 أيلول/سبتمبر 2011 وذلك بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2011.

والجسور، والموانئ البحرية؛ ووزارة الصناعة؛ ووزارة الاتصالات؛ ومصلحة الجمارك، والمديرية العامة للتخطيط والمتابعة بوزارة التجارة والصناعة. كما تضم ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية، والمركز العُماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. ويتمثل القطاع العام بنسبة 60 في المائة فيها، والقطاع الخاص بنسبة 40 في المائة. وللجنة أمانة تنفيذية. وتموّل اللجنة من ميزانية الحكومة مباشرة، وتعقد اجتماعاتها دورياً، مرتين في العام. ويتألف فريق عملها من ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة النقل والإتصالات، وشرطة عُمان السلطانية، والمركز العُماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وغرفة تجارة وصناعة عُمان. وقد نجح هذا الفريق في حصر اللجان التي تعنى بقطاعي التجارة والنقل في السلطنة، ومراجعة وتحليل الدراسات التي أعدتها، والبحث في الصعوبات والعوائق التي تواجه قطاعي النقل والتجارة، ودراسة أهم ما توصلت إليه تلك اللجان من قرارات وتوصيات.

23- وفي هذا السياق، قام فريق العمل باستطلاع آراء مجموعة من الشركات والمصانع العاملة في السلطنة والتي تقوم بتصدير منتجاتها أو استيراد المواد الخام، بالإضافة إلى شركات النقل البري وشركات النقل الجوي وشركات النقل والملاحة البحرية بشأن العوائق الرئيسية التي تواجهها. وعلى ضوء ذلك، أُعدّت دراسة عن الصعوبات والعوائق التي تواجه قطاع التجارة والنقل في السلطنة، رُفعت على أساسها توصيات ومقترحات إلى الهيئات المختصة لمعالجتها. ومن الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها اللجنة الوطنية إعداد دراسة حول تعزيز دور السلطنة في التبادل التجاري، تضمنت مجموعة من التوصيات التي تمّ اعتماد عدد منها لمعالجة المعوّقات القائمة وتسهيل الإجراءات المتبعة في مجال التشريعات والأنظمة ووسائط النقل التجاري، بالإضافة إلى البنى الأساسية. وتتولى اللجنة حالياً متابعة تنفيذ هذه التوصيات لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص.

24- فلسطين[10]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2006. وتتبع اللجنة لمجلس الوزراء ويترأسها وزير النقل، ويشغل وكيل وزارة الإقتصاد الوطني ووكيل وزارة المالية منصبي نائبي الرئيس. وتتكون عضوية اللجنة من ممثلين عن وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها، وهي الموانئ البحرية والطيران المدني والأرصاد الجوية وسلطة الترخيص؛ ووزارة المالية والمؤسسات التابعة لها، وهي مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب وشركات التأمين التابعة للقطاع العام؛ ووزارة التجارة الخارجية والمؤسسات التابعة لها، وهي اتحاد الغرف التجارية؛ ووزارة الاتصالات؛ والبنك المركزي. ويتمثل كل من القطاع العام والخاص بنسبة 50 في المائة في اللجنة. وتضم عن القطاع الخاص ممثلين عن التجار والمصارف الخاصة وشركات التأمين الخاصة والغرف التجارية والصناعية والاتحادات والجمعيات والنقابات المعنية. وللجنة الوطنية أمانة تنفيذية تتكون من أمين تنفيذي متفرغ كلياً يعاونه فريق عمل متخصص.

25- ويتم تأمين الموارد المالية للجنة من الحكومة والقطاع الخاص، ومن هيئات دولية عبر مشاريع المساعدة الفنية. وتعقد اللجنة اجتماعاتها الدورية شهرياً، وعند الضرورة. ومن أهم الأنشطة التي تضطلع بها وضع السياسات الاقتصادية والتجارية ومتابعة تنفيذها وتقييمها لتتلاءم مع متطلبات النقل والتجارة؛ وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتحسين البيئة الاستثمارية؛ وفتح آفاق الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي في مجالات النقل والتجارة. وقد أنشئت لجان فرعية متخصصة تابعة لها، مثل لجنة النقل والمواصلات، ولجنة الجمارك، ولجنة الممارسات التجارية، ولجنة الاتصالات، ولجنة المصارف والتأمين.

(10) إستبيان إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في فلسطين المرسل في شباط/فبراير 2015.

وتقوم هذه اللجان بإنجاز المهام الموكلة إليها، ثم تقدم توصياتها وتقاريرها إلى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. ومن أهم المعوقات التي تواجه عمل اللجنة إغلاق المعابر ونقص الإمكانيات المادية.

26- دولة قطر: لم تتلقّ الإسكوا أية معلومات من دولة قطر حول إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة.

27- دولة الكويت: لم يتضمن تقرير دولة الكويت حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الرابعة عشرة للجنة النقل المرسل بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2014 أية معلومات حول إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

28- الجمهورية اللبنانية[11]: شُكّلت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في لبنان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 58 المؤرّخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2006. ثم أعيد تشكيلها مرة أخرى بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرّخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007 ليرأسها وزير التجارة. وللرئيس ثلاثة نواب هم: مدير عام النقل البري والبحري ومدير عام الاقتصاد والتجارة ورئيس المجلس الأعلى للجمارك.

29- وتضم اللجنة الوطنية في عضويتها ممثلين عن وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها المعنية بالطرق والجسور، والموانئ البحرية، والطيران المدني وشركات النقل العامة؛ ووزارة المالية ومصلحة الجمارك العامة التابعة لها، ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن التابعة لها، بالإضافة إلى وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة ووزارة الصحة، ووزارة الاتصالات، ووزارة التجارة والهيئات التابعة لها المعنية بتشجيع الصادرات وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ والمختبرات. ويمثل كل من القطاع العام والخاص نسبة 50 في المائة من عضوية اللجنة. وتتألف عضوية القطاع الخاص فيها من ممثلين عن القطاع التجاري (مصدرون ومستوردون)؛ وممثلين عن مقدمي الخدمات مثل وسطاء النقل ووكلاء الشحن ومخلصي الجمارك والوكلاء البحريين؛ وممثلين عن شركات النقل والإدارة والتشغيل، والمصارف الخاصة، وشركات التأمين الخاصة، والغرف التجارية والصناعية؛ وممثلين عن الاتحادات والجمعيات والنقابات. وللجنة أمانة تنفيذية. وقد أنشئت لجان فرعية متخصصة تابعة لها، مثل لجنة النقل والمواصلات، ولجنة المعابر البرية، ولجنة مطار بيروت، ولجنة المعابر البحرية والمرافىء. ووفقاً للمادة 11 من قرار تشكيل اللجنة يتم التمويل من قبل الحكومة إلا أنه لم يتم عملياً أي تمويل من الجهات الرسمية حتى الآن. ويشارك القطاع الخاص وهيئات دولية في تمويل اللجنة من خلال مشاريع المساعدة الفنية في تنفيذ نشاطاتها.

30- ليبيا: يتم حالياً التواصل والتنسيق مع ليبيا من أجل دراسة الخطوات والتدابير اللازم اتباعها لانضمامها إلى اتفاقية إتسام، علماً انه في بداية عام 2014، أبدت ليبيا رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية.

31- جمهورية مصر العربية[12]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بقرار صادر عن مجلس الوزراء في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وهي تتضمن أمانة تنفيذية ولديها آلية عمل محددة. ويترأس اللجنة وزير النقل وتضم عضويتها ممثلين عن وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها المعنية بالطرق والجسور

(11) تم ارسال إستبيان إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في لبنان بتاريخ 15 شباط/فبراير 2012.

(12) وردت المعلومات الخاصة باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة ضمن تقرير جمهورية مصر العربية حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الرابعة عشرة للجنة النقل المرسل بتاريخ 19 آذار/مارس 2014.

والموانئ البحرية، ووزارة المالية ومصلحتا الجمارك والضرائب التابعتين لها وهيئتا تشجيع الصادرات وتراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ التابعة لوزارة الخارجية، ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن والمرور التابعة لها، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة الاتصالات، والمصرف المركزي. أما القطاع الخاص فيضم ممثلين عن التجار (المصدرون) وممثلين عن مقدمي الخدمات كوسطاء النقل ووكلاء الشحن ومخلصو الجمارك، والوكلاء البحريون والبنوك الخاصة، وشركات التأمين الخاصة والغرف التجارية والصناعية والاتحادات والجمعيات والنقابات ذات الصلة. ويتمثل القطاع العام في اللجنة بنسبة 53 في المائة بينما يتمثل القطاع الخاص فيها بنسبة 47 في المائة.

32- والحكومة هي الجهة التي تتكفل بتأمين الموارد المالية اللازمة لعمل اللجنة. والجدير بالذكر أنه تمت إعادة تشكيل اللجنة الوطنية فى آذار/مارس 2013 كما تم تشكيل اللجنة الفرعية الفنية من الهيئات التابعة لوزارة النقل وذلك لمتابعة تنفيذ خطة العمل وفق اختصاص كل منها. كما تم تشكيل لجان فنية فرعية على مستوى قطاعات الأنشطة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، انبثق عن اللجنة الوطنية مجموعة مصغرة لبحث انضمام مصر إلى اتفاقية التير.

33- المملكة العربية السعودية[13]: صدر قرار مجلس الوزراء رقم 109 بتاريخ 29 أيار/مايو 2006 القاضي بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار مهام إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. وأوفدت الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2011 خبيراً لتقديم المشورة الفنية في هذا المجال. ورُفع طلب إلى مجلس الوزراء لإستصدار قرار بتشكيل اللجنة من القطاعين العام والخاص ولم يتم تحديد نسبة مشاركة الجانبين. ومن المقترح أن تضم عضوية اللجنة من القطاع العام ممثلين من كل من وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها مثل مؤسسة الطرق والجسور والطيران المدني؛ ووزارة المالية والمؤسسات التابعة لها كمصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، وبنوك القطاع العام، وشركات التأمين التابعة له؛ ووزارة التجارة؛ ووزارة الداخلية والمؤسسات التابعة لها كأجهزة الأمن والمرور، وأجهزة الشرطة؛ ووزارة الزراعة؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الاتصالات؛ وغيرها. أما القطاع الخاص فيتمثل بالتجار (مصدرون ومستوردون) ومقدمي الخدمات في مجالي التجارة والنقل، بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار.

34- المملكة المغربية: يتم حالياً التواصل والتنسيق مع المملكة المغربية من أجل دراسة الخطوات والتدابير اللازم اتباعها لانضمامها إلى اتفاقية إتسام.

35- الجمهورية اليمنية[14]: أنشئت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بقرار من مجلس الوزراء في 26 آذار/مارس 2006، وتمت إعادة تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 30 أيار/مايو 2009. واللجنة تابعة لمجلس الوزراء، ويترأسها وزير النقل، ويشغل نائب وزير المالية ونائب وزير الصناعة والتجارة منصب نائبي الرئيس. وتضم عضوية اللجنة ممثلين عن وزارة النقل والمؤسسات التابعة لها، وهي الموانئ البحرية والطيران المدني وشركات النقل العامة؛ ووزارة المالية والمؤسسات التابعة لها، مثل مصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، ومصارف القطاع العام، وشركات التأمين التابعة له؛ ووزارة التجارة والصناعة والمؤسسات التابعة لها، مثل هيئات تشجيع الصادرات وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ والمختبرات والمعامل؛ ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن والمرور والشرطة التابعة لها. ويتمثل

(13) تم إرسال الإستبيان الخاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في المملكة العربية السعودية بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2014.

(14) تم إرسال الإستبيان الخاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الجمهورية اليمنية بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2012.

القطاع العام بنسبة 59 في المائة في اللجنة، بينما يتمثل القطاع الخاص فيها بنسبة 41 في المائة. وتشمل عضويتها من القطاع الخاص ممثلين عن التجار (مصدرون ومستوردون)، وممثلين عن مقدمي الخدمات (الوكلاء البحريون)، وعن المصارف الخاصة، وشركات التأمين الخاصة، والغرف التجارية والصناعية، والاتحادات والجمعيات والنقابات المعنية. وللجنة أمانة تنفيذية، لكن ليس لديها ميزانية بعد، وهي تعقد اجتماعاتها الدورية كل ثلاثة أشهر. وقد تمّ تشكيل لجان فرعية متخصصة تابعة لها هي: لجنة النقل؛ ولجنة الجمارك؛ ولجنة الممارسات التجارية؛ ولجنة الاتصالات؛ ولجنة المعلومات التجارية؛ ولجنة المصارف؛ ولجنة التأمين.

ثانياً- الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل لجنة النقل في دورتها الحالية

36- اللجنة مدعوة للنظر في التقرير حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا ومن ثم اعتماده وإصدار التوصيات المناسبة.

37- والدول الأعضاء مدعوة، في هذا الإطار، إلى مواصلة الجهود الحثيثة لإنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وتفعيلها وفقاً للمعايير المحددة في دليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في بلدان الإسكوا، وإلى السعي إلى إيجاد التمويل اللازم لها وللجانها الفرعية. ومن أهم المقترحات في هذا الصدد تخصيص أرصدة من الميزانية العامة للدول لعمل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

38- والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مدعوة إلى زيادة الدعم الفني الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في مجال تسهيل النقل والتجارة وتفعيل دور اللجان الوطنية، وذلك من خلال تمويلها إما من حساب الدعم الفني للدول الأعضاء أو من خارج الميزانية العادية.

المرفق

الإستبيان المعدل حول
إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا

معلومات عامة

الدولة:
الشخص المسؤول عن ملء الاستبيان ووظيفته:
رقم الهاتف/الفاكس:
البريد الإلكتروني:
تاريخ ملء الاستبيان:

القسم الأول: إنشاء اللجنة الوطنية

القسم الثاني: تفعيل عمل اللجنة الوطنية

القسم الثالث: الممارسات الجيدة للجنة الوطنية ومقترحات للتطوير

القسم الرابع: مدى تأثير تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على النقل والتجارة بين دول المنطقة

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة منى فتاح، باحث مساعد، إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا على البريد الإلكتروني: fattahm@un.org.

ملاحظة: يرجى الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان في حال جرى إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدولة. وفي حال عدم إنشائها أو عدم استكمال خطوات إنشائها، يرجى الإجابة على الأسئلة الواردة في الإستبيان بحسب ما تم إنجازه، خاصة الجزء المتعلق بمعوقات إنشاء اللجنة الوطنية.

القسم الأول: إنشاء اللجنة الوطنية

1- تشكيل اللجنة الوطنية

1-1- هل شملت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة عند تشكيلها جميع الأطراف المعنية (الرجاء التحديد):

☐ الحكومة، نسبة التمثيل: .....
☐ القطاع الخاص، نسبة التمثيل: .....
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....، نسبة التمثيل: .....

2-1- هل هناك تمثيل حكومي في اللجنة:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فهل يتضمن التمثيل الحكومي في اللجنة الوزارات التالية:

(أ) الوزارة المعنية بالنقل:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ مؤسسات الطرق والجسور
☐ الموانئ البحرية
☐ الطيران المدني
☐ شركات النقل العامة
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ب) وزارة المالية:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ مصلحة الجمارك
☐ مصلحة الضرائب
☐ بنوك القطاع العام
☐ شركات التأمين التابعة للقطاع العام
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ج) الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ هيئات تشجيع الصادرات
☐ الهيئات المسؤولة عن إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ
☐ المختبرات
☐ المعامل
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(د) وزارة الداخلية (أو ما يعادلها):

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد الجهات التابعة لها:

☐ أجهزة الأمن
☐ أجهزة المرور
☐ أجهزة الشرطة
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(هـ) وزارة الزراعة:

☐ نعم ☐ لا

(و) وزارة الصناعة:

☐ نعم ☐ لا

(ز) وزارة الصحة:

☐ نعم ☐ لا

(ح) وزارة الاتصالات:

☐ نعم ☐ لا

(ط) المصرف المركزي:

☐ نعم ☐ لا

3-1- هل هناك تمثيل للقطاع الخاص؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فهل يتضمن تمثيل القطاع الخاص الجهات التالية:

(أ) ممثلون عن التجار:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء التحديد:

☐ مصدّرون ☐ مستوردون ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ب) ممثلون عن مقدمي الخدمات:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء التحديد:

☐ وسطاء النقل ☐ وكلاء الشحن

☐ مخلّصو الجمارك ☐ الوكلاء البحريون

☐ الوكلاء السياحيون ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

(ج) ممثلون عن شركات النقل والإدارة والتشغيل:

☐ نعم ☐ لا

(د) ممثلون عن البنوك الخاصة:

☐ نعم ☐ لا

(ه) ممثلون عن شركات التأمين الخاصة:

☐ نعم ☐ لا

(و) ممثلون عن الغرف التجارية والصناعية:

☐ نعم ☐ لا

(ز) ممثلون عن الاتحادات والجمعيات والنقابات ذات الصلة:

☐ نعم ☐ لا

2- الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية

2-1- من يتولى رئاسة اللجنة الوطنية؟

☐ وزير النقل ☐ وزير التجارة ☐ وزير المالية ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

2-2- ما هو عدد نواب رئيس اللجنة الوطنية وما هو مسماهم الوظيفي؟

عدد نواب الرئيس: .....
مسماهم الوظيفي: .....

2-3- هل اللجنة الوطنية تابعة لرئيس مجلس الوزراء؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء تحديد الجهة المسؤولة عن اللجنة الوطنية: .....

2-4- هل أعضاء اللجنة الوطنية من الجانب الحكومي من مستوى وكيل وزارة؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح: .....

2-5- ما هو عدد أعضاء اللجنة الوطنية من:

☐ القطاع العام: .....
☐ القطاع الخاص: .....
☐ جهات أخرى (الرجاء تحديد الجهة والعدد): .....

2-6- هل تم إنشاء اللجنة الوطنية بقرار صادر عن مجلس الوزراء؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد رقم القرار الصادر وتاريخه وتزويد الأمانة التنفيذية بنسخة عنه: .....

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء تحديد الجهة التي أصدرت قرار تشكيل اللجنة (.....)

2-7- هل تم اتخاذ قرار بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء تحديد رقم القرار الصادر وتاريخه وتزويد الأمانة التنفيذية بنسخة عنه: .....

2-8- ما هو عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة الوطنية خلال السنة الواحدة؟ .....

2-9- هل لدى اللجنة الوطنية أمانة تنفيذية؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فهل الأمانة التنفيذية متفرغة لعمل اللجنة:

☐ كلياً (الرجاء تحديد عدد المتفرغين): .....
☐ جزئياً (الرجاء تحديد عدد المتفرغين): .....

2-10- إلى أي حد تعتبر اللجنة الوطنية راضية عن عدد الموظفين في أمانتها التنفيذية وعن مهاراتهم وخبراتهم؟

2-11- هل تعتبر الميزانية المخصصة للجنة الوطنية كافية؟

2-12- من أين تؤمَّن الموارد المالية والعينية للجنة الوطنية وأمانتها التنفيذية؟

☐ الحكومة ☐ القطاع الخاص ☐ الهيئات الدولية من خلال مشاريع المساعدة الفنية
☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

3- تكوين اللجنة/اللجان الفرعية

3-1- هل أنشئت لجنة/لجان فرعية متخصصة؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء التحديد:

☐ لجنة النقل والمواصلات ☐ لجنة الجمارك ☐ لجنة الممارسات التجارية ☐ لجنة الاتصالات
☐ لجنة المعلومات التجارية ☐ لجنة المصارف والتأمين ☐ لجان أخرى (الرجاء التحديد): .....

3-2- ما هي معايير العضوية في اللجنة/اللجان الفرعية؟

3-3- متى تنتهي المهمة الموكلة إلى اللجنة/اللجان الفرعية؟

3-4- من هم ممثلو/أعضاء اللجنة/اللجان الفرعية؟

3-5- كيف تعمل اللجنة/اللجان الفرعية؟

3-6- هل تستعين اللجنة/اللجان الفرعية بالمنظمات الإقليمية والدولية؟ وكيف؟

3-7- من يمول اللجنة/اللجان الفرعية؟

- ☐ الحكومة
- ☐ القطاع الخاص
- ☐ مشاريع المساعدة الفنية
- ☐ جهات أخرى (الرجاء التحديد): .....

4- معوقات إنشاء اللجنة الوطنية

4-1- هل تم تحديد معوقات التجارة والنقل في بلدكم الكريم؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء إرفاق قائمة بهذه المعوقات.

4-2- هل اقتُرحت توصيات لإزالة هذه المعوقات؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء إرفاق قائمة بهذه التوصيات.

4-3- هل وُضعت خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فالرجاء إرفاق خطة العمل الموضوعة.

4-4- هل تم اعتماد خطة العمل؟

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فما هي آلية متابعة تنفيذها؟

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح:

القسم الثاني: تفعيل عمل اللجنة الوطنية

الرجاء إعطاء نبذة مختصرة عن الأعمال التي تقوم بها اللجنة الوطنية أو اللجان الفرعية لتسهيل النقل والتجارة (دراسة الوضع الراهن ووضع خطة عمل، ومتابعة تنفيذ خطة العمل، وطلب الدعم الفني من الإسكوا، وغير ذلك).

هل تقوم اللجنة الوطنية بتقديم توصيات إلى الحكومة بخصوص الاستثمارات المستقبلية؟

ما هي الأنشطة التي قامت بها اللجنة الوطنية لتحقيق أهدافها؟

ما هي الأنشطة التي تنوي اللجنة الوطنية القيام بها في المستقبل؟

القسم الثالث: الممارسات الجيدة للجنة الوطنية ومقترحات للتطوير

الرجاء تحديد الممارسات الجيدة التي تعتمدها اللجنة الوطنية والتي يمكن أن تستفيد منها البلدان الأخرى.

هل لدى اللجنة الوطنية مقترحات بشأن تطوير وتحسين أدائها؟

الرجاء ذكر معوقات عمل اللجنة الوطنية واللجان الفرعية (إذا وجدت).

ما هي المواضيع التي تتمنى اللجنة الوطنية على الأمانة التنفيذية للإسكوا أخذها في الاعتبار؟

ما هي التوصيات التي تقترحها دولتكم الكريمة على الأمانة التنفيذية للمساعدة في إنشاء أو استكمال إنشاء اللجنة الوطنية؟

الرجاء تزويد الإسكوا بنسخة عن القرار الصادر بإنشاء اللجنة الوطنية وعن الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية واللجنة/اللجان الفرعية.

القسم الرابع: مدى تأثير تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على النقل والتجارة بين دول المنطقة

1- هل انضم بلدكم إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فمتي تمت عملية الانضمام وما هي المحاور الحدودية الوطنية الداخلة في الاتفاق؟

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح:

2- هل تم البدء بتنفيذ الاتفاق:

☐ نعم ☐ لا

- إذا كان الجواب نعم، فما هي نسبة التنفيذ مع ذكر تفاصيل عن أجزاء المحاور الحدودية مع الدول المجاورة؟

- إذا كان الجواب لا، فالرجاء التوضيح:

3- الرجاء تعبئة الجدول التالي لتقييم أثر اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي على التجارة البينية في المنطقة العربية:

يوضح الجدول التالي تطور حركة التجارة الخارجية والمدة اللازمة للعمليات التجارية البينية العربية والتكلفة المترتبة عليها:

البيان	قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ	بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ			
	2000	2009	2010	2011	2012
معدل المسافة المقطوعة من المصدر إلى نقطة العبور على المحور[15] (كلم)					
المسافة المقطوعة من نقطة العبور إلى المستورد على نفس المحور (كلم)					
تكلفة نقل البضائع من المصدر إلى نقطة العبور (دولار/شاحنة)					
تكلفة نقل البضائع من نقطة العبور إلى المستورد (دولار/شاحنة)					
المدة التي يستغرقها نقل البضائع من المصدر إلى نقطة العبور على الحدود (عدد الأيام)					
المدة التي يستغرقها نقل البضائع من نقطة العبور على الحدود إلى المستورد (عدد الأيام)					
عدد الشاحنات العابرة للحدود (شاحنة/يوم)					

---

(15) المحور: أي المحور الحدودي المشمول باتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.